مذكرة مفاهيمية

"التصدي للتهديدات بالعنف والجرائم ضد الصحفيين لحماية حرية التعبير للجميع"

بمناسبة اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين

2 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

يعد إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين من أكثر القضايا إلحاحًا لضمان حرية التعبير والوصول إلى المعلومات لجميع المواطنين. بين عامي 2006 و2020، قُتل أكثر من 1200 صحفي في جميع أنحاء العالم، مع بقاء ما يقرب من 9 من أصل 10 حالات قتل دون حل قضائيًا، وفقًا لمرصد اليونسكو للصحفيين اللذين تم قتلهم. غالبًا ما تكون دورة العنف ضد الصحفيين مؤشرًا على ضعف سيادة القانون والنظام القضائي.

في حين أن القتل هو أكثر أشكال الرقابة على وسائل الإعلام تطرفاً، فإن الصحفيين يتعرضون أيضاً لتهديدات لا حصر لها - تتراوح من الاختطاف والتعذيب والاعتداءات الجسدية الأخرى إلى المضايقات، لا سيما في المجال الرقمي. إن التهديدات بالعنف والاعتداء على الصحفيين على وجه الخصوص تخلق مناخًا من الخوف لدى الإعلاميين، مما يعيق التداول الحر للمعلومات والآراء والأفكار لجميع المواطنين.

في كثير من الحالات، لا يتم التحقيق بشكل صحيح في التهديدات بالعنف والاعتداء على الصحفيين، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى اعتداءات وقتل أكثر شدة. أظهرت دراسة حديثة تم تطويرها بدعم من Global Media Defense Fund أنه من بين 139 جريمة قتل لإعلاميين في أمريكا اللاتينية، تلقى نصفهم تهديدات تتعلق بعملهم. لذلك من الضروري تعزيز التحقيقات والملاحقات القضائية بشأن التهديدات بالعنف ضد الصحفيين من أجل منع الجرائم ضدهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن أنظمة العدالة التي تحقق بقوة في جميع تهديدات العنف ضد الصحفيين ترسل رسالة قوية مفادها أن المجتمع لن يتسامح مع الاعتداءات على الصحفيين وضد الحق في حرية التعبير للجميع. ولهذه الغاية، فإن زيادة فهم التهديدات بالعنف والاعتداءات التي يواجهها الصحفيون سيساعد في تحسين جودة سياسات الوقاية والحماية للعاملين في مجال الإعلام والصحفيين. وفي هذا الصدد، فإن تعزيز آليات الحماية الوطنية للصحفيين ضروري لمعالجة هذه القضية.

تتأثر الصحفيات بشكل خاص بالتهديدات والاعتداءات، لا سيما تلك التي تتم عبر الإنترنت. وفقًا لورقة المناقشة الأخيرة لليونسكو، *الهدوء: الاتجاهات العالمية في العنف عبر الإنترنت ضد الصحفيات*، قالت 73٪ من الصحفيات اللواتي شملهن الاستطلاع إنهن تعرضن للتهديد والترهيب والإهانة عبر الإنترنت فيما يتعلق بعملهن.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار A / RES / 68/163 في دورتها الثامنة والستين في عام 2013، والذي أعلن يوم 2 نوفمبر باعتباره اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الاحتفالات العالمية بمثابة فرصة فريدة لزيادة الوعي وتعزيز الحوار بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. تلعب هذه الجهات الفاعلة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والدول الأعضاء وأعضاء السلطة القضائية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، دورًا حيويًا لضمان المساءلة وتقديم مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام إلى العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الالتزام المتزايد من المجتمع الدولي بمعالجة قضية الإفلات من العقاب هذه تجلى بشكل أكبر في الإعلان الختامي لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الذي أقر بخصوصية التهديدات التي يواجهها الصحفيون. وعلى وجه الخصوص، دعا الإعلان الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات "للتحقيق في التهديدات وأعمال العنف التي تدخل في نطاق ولايتها القضائية والمعاقبة عليها ضد الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، (...) بهدف إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضدهم ".

سيسلط اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين 2021 الضوء على الدور الفعال لأجهزة النيابة العامة، في التحقيق والملاحقة ليس فقط في جرائم القتل ولكن أيضًا في التهديدات بالعنف ضد الصحفيين. وستنظم طاولة مستديرة رفيعة المستوى تضم ممثلين من أجهزة النيابة العامة الحكومية، والصحفيين والخبراء القانونيين. سيوفر الحدث منصة للحوار بين المدعين العامين والصحفيين حول تدابير الوقاية والحماية لمعالجة سلامة الصحفيين. كما سيتم دمج جانب التصدي للتهديدات عبر الإنترنت والتهديدات القائمة على النوع الاجتماعي ضد الصحفيات في المناقشة حوله.

وستستند المناقشات بشكل خاص إلى المبادئ التوجيهية للمدعين العامين بشأن قضايا الجرائم ضد الصحفيين ، والتي نشرتها اليونسكو بالاشتراك مع الرابطة الدولية للمدعين العامين، وهي متاحة الآن بـ 16 لغة. إضافةً إلى ذلك، سيتم نشر فصل السلامة من تقرير الاتجاهات العالمية بمناسبة اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، بما في ذلك أحدث بيانات اليونسكو حول القتل والإفلات من العقاب بالإضافة إلى نظرة عامة على الاتجاهات العالمية في مجال سلامة الصحفيين.

تماشياً مع توصيات إعلان ويندهوك +30 ، الذي تم تبنيه في ذروة اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام 2021، سيسهم حدث اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين لعام 2021 في سلامة الصحفيين واستقلالهم من أجل زيادة تعزيز القدرة الإعلامية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم مناقشة دور الصحافة الاستقصائية في الكشف عن هذه التهديدات، وإبلاغ المدعين العامين بنتائجهم، وكذلك إخضاعهم للمساءلة. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم مشاركة التقنيات المبتكرة لإجراء التحقيقات، ولا سيما باستخدام موارد صحافة البيانات.

لزيادة الوعي العالمي بالتهديدات والأخطار التي يواجهها الصحفيون، ومسألة الإفلات من العقاب، سيتم إطلاق حملة عبر الإنترنت قبل اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين على مختلف منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

كما ستمهد احتفالات اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين في عام 2021 الطريق للذكرى السنوية العاشرة لخطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، والتي سيتم الاحتفال بها في اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد

الصحفيين 2022. وقد أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة في عام 2012، تهدف خطة عمل الأمم المتحدة إلى ضمان بيئة حرة وآمنة للصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، في كل من حالات النزاع وغير النزاع، بهدف تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية في جميع أنحاء العالم. في هذا الإطار، يتمثل الهدف الأساسي لأجندة اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين 2021 في تعزيز استجابة أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز التحقيقات والملاحقات القضائية في الجرائم والهجمات ضد الصحفيين، وبالتالي ضمان الحق الأساسي في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وحرية الصحافة. .

سيتم دعم الاحتفال الرئيسي، بالإضافة إلى عدد من الأحداث والحملات الوطنية من خلال برنامج المانحين المتعددين بشأن حرية التعبير وسلامة الصحفيين الى جانب الأنشطة الأخرى التي تهدف إلى تعزيز الشراكات وأوجه التآزر وتعزيز الالتزام السياسي تجاه خلق بيئة آمنة للعاملين في مجال الإعلام.